المتصل حكما
دراسة تأصيلية

د٠ مالك حباب سندي الرشيدي (*)

المقدمة :

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فجهود أئمة الحديث ظاهرة ومتكاثرة في تأصيل علوم الحديث ومعرفة ما هو مقبول وما هو مردود، وما يتصل بعلم الإسناد من مسائل فروع، وإن القارئ المتأمل لما تركه الأئمة من تراث علمي كبير يجد أن هذا العلم قد ترامت أطرافه من جهة التطبيقات وسعتها، وذلك راجع لسعة الرواية والرواة، ويجد الناظر في هذا التراث العظيم جانب القواعد والتأصيل المجرد أضيق من جانب التطبيق والعمل، ولا يزال العلماء في كل عصر ومصر مجتهدين في جمع هذه التطبيقات وتأصيلها وتقعيدها في كتب علوم الحديث والاصطلاح.

والباحث المحقق في هذا العلم ينبغي له أن يجعل كتب المصطلح طريقا لفهم الكتب التي حوت الأحكام العملية للأئمة في الحكم على الروايات أو الرواة، فكم في كتب متون الأحاديث من مسائل في العلل ونقد المرويات تحتاج إلى بحث وتتبع، وكم في بطون كتب السؤالات والعلل والتاريخ وكتب الجرح والتعديل من قضايا نقدية جديرة بالتحليل والدراسة!

(*) مدرس مساعد بقسم التفسير والحديث كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الكويت.

ومن خلال الاطلاع على كتب الأئمة يقف الباحث على عدد من الأحكام توجب عليه التدقيق والتأمل، والانتباه إلى القواعد التي يسير عليها الأئمة النقاد وما يؤثر فيها من قرائن قد يتغير معها تطبيق القواعد والأصول.

ومما استوقفني من أحكام الأئمة حكمهم على أحاديث ظاهرها الانقطاع[1] بوصف يوجب القبول لها، كقولهم حديث جيد، أو قولهم حديث ثبت، ونحوها، وبتتبع هذه الأمثلة وتقييدها، توقدت فكرة هذا البحث.

مشكلة البحث:

يمكنني توضيح مشكلة البحث من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- كيف يجتمع في الرواية وصف يوجب القبول والرد في آن واحد؟
- هل يصح أن يقال عن الحديث إنه منقطع وصحيح في حال واحدة؟
- هل من أمثلة تطبيقية لذلك لدى الأئمة النقاد؟

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة استوعبت هذه المسألة من جهة التأصيل ولا من جهة التطبيق، لكن يوجد في كتب علوم الحديث وتراجم الرجال وغيرها إشارات متناثرة لهذه المسألة، لا يمكن تسميتها بدراسة سابقة.

منهجية البحث:

سرت في هذا البحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي، حيث استقرأت الأمثلة محل الدراسة مما وقفت عليه في كتب الجرح والتعديل والعلل وعلوم الحديث والتراجم وغيرها، ثم تناولتها بشيء من الشرح والتحليل مما يحصل به المقصود.

---

(١) أعني بذلك أن هذا النوع بحسب القواعد التي اصطلح عليها علماء الحديث محكوم عليه بالانقطاع، لكن العلماء تعاملوا معه بحسب ما احتف به من قرائن معتبرة مؤثرة، فحكموا له بالاتصال، فلذلك عبرت بقولي: ظاهرها الانقطاع.

خطة البحث:

احتوى هذا البحث على مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة:

***المبحث الأول: تعريف المتصل وأنواعه.**

المطلب الأول: تعريف المتصل.

المطلب الثاني: أنواع الاتصال.

***المبحث الثاني: الاتصال الحكمي صوره وتطبيقاته.**

المطلب الأول: الاتصال الحكمي في مرسل الصحابي.

المطلب الثاني: الاتصال الحكمي بسبب قرابة النسب بين الراوي وشيخه.

المطلب الثالث: الاتصال الحكمي بين الراوي المختص في المروي عنه.

المطلب الرابع: الاتصال الحكمي في رواية المدلسين الذين ترد روايتهم بسبب التدليس.

***الخاتمة، وقائمة المراجع، والفهارس.**

المبحث الأول

تعريف المتصل وأنواعه

المطلب الأول: تعريف المتصل:

الحديث المتصل أو الموصول كما يسميه بعض أهل العلم، ومطلقه يقع على المرفوع والموقوف، وهو الذي اتصل إسناده، فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه، حتى ينتهي إلى منتهاه[١]، وسماه الشافعي: (بالمؤتصل) بالهمز وعدمه[٢].

وهذا الوصف يصدق على الحديث المرفوع والموقوف على حد سواء[٣]، وقد يطلق هذا على ما يُضاف إلى التابعي ومن دونه؛ لكن إطلاقه يكون بقيد، وليس على وجه الإطلاق، فيقال: متصل إلى مالك، أو إلى سعيد بن المسيب وهكذا[٤]، والسبب في ذلك كما ذكر العراقي وغيره أن هناك تنافراً بين لفظ: "المقطوع" ولفظ: "المتصل".

قال العراقي في الألفية[٥]:

وإن تصل بسند منقولاً فسمِّه متصلاً موصولاً
سواء الموقوف والمرفوع ولم يروا أن يدخل المقطوع

وشرط الاتصال كما هو معلوم هو أحد شروط الحديث الصحيح، وهو شرط له أصول دلت عليها السنة النبوية، فعن ابن عباس –رضي الله عنهما– أنه قال:

---

(١) انظر: معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٩٢)، والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن (١/١١٢).

(٢) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/٥١٠).

(٣) انظر: الموقظة للذهبي (ص٤٢).

(٤) انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (١/٤١٠).

(٥) فتح المغيث للسخاوي (١/١٣٦)، وتدريب الراوي للسيوطي (١/٢٠١).

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (تَسْمَعُون ويُسْمَع مِنْكُمْ، وَيُسْمَعُ مِمَّنْ يَسْمَعُ مِنْكُمْ)[١].

والاتصال خاصية هذه الأمة، وهو من خصائص الإسناد، قال محمد بن سيرين: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"[٢]، ويروى عن ابن المبارك قوله: "طلب الإسناد المتصل من الدين"[٣].

وفي علوم الحديث ومسائله يحتاج الباحث دائما إلى النظر في جذور هذا العلم وأصوله الكلية من أدلة القرآن أو السنة النبوية، فهو ليس علمًا اصطلاحيا مجرداً، بل هو علم له أصوله الشرعية الكلية، وهو علم مهم جليل تثبت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال الشافعي: "وإذا اتصل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصح الإسناد به فهو سنة، وليس المنقطع بشيء ما عدا منقطع سعيد بن المسيب"[٤].

المطلب الثاني: أنواع الاتصال:

من خلال النظر في كلام الأئمة في مباحث الاتصال والانقطاع يظهر أن الاتصال والانقطاع على درجات، فليس كل اتصال على درجة واحدة من القوة، وليس كل انقطاع له حكم واحد مطرد، ولذا ظهر لي من خلال تطبيقات الأئمة أن الاتصال له نوعان:

الأول: المتصل حقيقة.

الثاني: المتصل حكما.

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٣٤٠/٤) برقم٢٩٤٧، وأبو داود في السنن: كتاب العلم، باب فضل نشر العلم (٣٢١/٣) برقم٣٦٥٩، وإسناده صحيح.

(٢) مقدمة صحيح مسلم (١٥/١)، وروى هذا القول مسلم أيضاً عن ابن المبارك، وانظر: المحدث الفاصل للرامهرمزي (ص:٢٠٩).

(٣) أخرجه الخطيب في الكفاية (ص٣٩٢).

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم (ص٦).

وأعني بالأول: ما ثبت اتصاله حقيقة، بأن ثبت لنا سماع الراوي من شيخه، وثبوت أخذه عنه بوجه لا احتمال فيه، وهذا هو الأصل في الرواية.

وأعني بالثاني: ما كان ظاهره الانقطاع، ولكن جعل العلماء حكمه حكم المتصل؛ لقرائن تقوي حكم الاتصال فيه، وهذا الثاني هو محل الدراسة والبحث.

وهذا النوع الثاني موجود في تطبيقات الأئمة من قديم، قال أبو حاتم: "سعيد بن المسيب عن عمر مرسل، يدخل في المسند على المجاز"(١)، فهذا حكم من الإمام أبي حاتم على رواية سعيد بن المسيب عن عمر بالاتصال مجازا، وهو ما أقصده ههنا بالمتصل حكما.

ووقفت على هذا الاصطلاح أول مرة في كلام أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي (المتوفى: ٧٣٣هـ)؛ حيث قال عن مرسل الصحابي: "مرسل الصحابي كالمتصل في الحكم"(٢).

وقرين هذا المصطلحِ مصطلحُ الحديث المرفوع حكما، فإن العلماء يجعلون المرفوع على قسمين: المرفوع حقيقة، والمرفوع حكما، ويجعلون للمرفوع حكما ضوابط وقرائن حتى يقال عن الحديث الموقوف إن له حكم الرفع(٣).

وتعد القرائن من أبزر ما يدل للحديث الذي ظاهره الانقطاع بأنه متصل حكما، وشبيه ذلك صنيع الإمام الشافعي؛ حيث جعل للقرائن أثرا في الاحتجاج بالحديث المرسل الذي هو نوع من أنواع المنقطع، فإنه ذكر جملة من القرائن عنده تقوي المرسل، وتجعله حجة يعتد بها.

ومن هنا فإنه لا يوجد تعارض بين من يرى أن المرسل ليس بحجة باعتبار أنه منقطع، وبين من يرى أنه حجة باعتبار ما احتف به من القرائن، فالأول نظر إليه مجرداً، والثاني نظر إليه باعتبار ما احتف به من القرائن التي سمى لأجلها

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم (ص٧١).
(٢) المنهل الروي لابن جماعة (ص٤٥).
(٣) وقد ألف الدكتور محمد مطر الزهراني رسالة لطيفة في هذا الموضوع، عنوانها: "ما له حكم الرفع من أقوال الصحابة وأفعالهم".

الرواية بأنها في حكم المتصل، وفي ذلك يقول ابن رجب رحمه الله: "واعلم أنه لا تنافي بين كلام الحفاظ وكلام الفقهاء في هذا الباب، فإن الحفاظ إما يريدون صحة الحديث المعين إذا كان مرسلا، وهو ليس بصحيح على طريقتهم؛ لانقطاعه وعدم اتصال إسناده إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وأما الفقهاء فمرادهم صحة ذلك المعنى الذي دل عليه الحديث، فإذا عضد ذلك المرسل قرائن تدل على أن له أصلا قوي الظن بصحة ما دل عليه، فاحتج به مع ما احتف به من القرائن"(١).

وهذه القرائن التي أشار إليها ابن رجب يمكن أن تجعل على قسمين:

أولا: قرينة خارجية: كأن يكون للحديث عاضد خارجي فتتقوى به الرواية.

ثانيا: قرينة متصلة: وتكون في الراوي نفسه على سبيل المثال، كأن يكون الراوي مختصا بذلك الشيخ ومكثرًا للرواية عنه، فهذا ونحوه له أثر في التقوية والحكم بالاتصال كما سيأتي إن شاء الله.

وسأقتصر في التطبيقات على النوع الثاني دون الأول، لسعة الأول وكثرة تناوله من أهل العلم، وقلة التناول للنوع الثاني الذي هو محل هذا البحث.

وسيأتي من الأمثلة في ذلك ما يوضح هذه القاعدة المهمة من صنيع الأئمة في التعامل مع الروايات، وهذا الأصل يبين لك التفريق في النظر، بين النظر إلى الإسناد مجردا، وبين النظر إليه مع القرائن التي تقوي جانب الثبوت أو جانب الرد، فهناك نظر خاص للأئمة مختص بالرواية بصورتها الكاملة مع ما احتف بها من قرائن مؤثرة، وفي ذلك يقول ابن حجر رحمه الله: "... وذلك مصير منهم إلى أن الصورة الاجتماعية لها تأثير في التقوية"(٢).

المبحث الثاني

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (٥٤٣/١ – ٥٤٤).
(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٣٩٩/١).

الاتصال الحكمي صوره وتطبيقاته

وسأذكر في هذا المبحث ما وقفت عليه من أمثلة تطبيقية تبين وجود الاتصال الحكمي لدى نقاد الحديث الأقدمين ومن جاء بعدهم.

وسأخص الأمثلة التي فيها حكم باتصال الإسناد لقرائن احتفت به، وسأستبعد ما كان محكوما باتصاله لمجيئه من وجه آخر، فيخرج بذلك على سبيل المثال المرسل الذي يرفعه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأن بعض أهل العلم حكم باتصاله مع قرائن خارجية.

المطلب الأول: الاتصال الحكمي في مرسل الصحابي:

هذه الصورة من أوضح الصور للاتصال الحكمي، وذلك لأنه وجد من الصحابة من لم يدرك بعض الأخبار والوقائع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقَبِلَ العلماء روايتَهم لأنهم تلقوها عن غيرهم من الصحابة في الغالب، لذلك قال ابن جماعة: "مرسل الصحابي كالمتصل في الحكم"[1].

وهذه الحالة لها صورتان[2]:

الأولى: الصحابي الكبير الذي لم يدرك تلك الواقعة.

الثانية: صغار الصحابة، وهم الذين تكون ظاهرة فيهم.

وكلتا الحالتين تسميان: "مرسل الصحابي".

قال ابن الصلاح رحمه الله: "مرسل الصحابي: مثلما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسمعوه منه؛ لأن

---

(١) المنهل الروي لابن جماعة (ص٤٥-٤٦).

(٢) انظر: فتح المغيث للسخاوي (١/١٧٠) و (١/١٩٢).

ذلك في حكم الموصول المسند؛ لأن روايتهم عن الصحابة، والجهالة بالصحابي غير قادحة، لأن الصحابة كلهم عدول"[١].

وحكي الخلاف في هذه المسألة عند بعض الأصوليين: كأبي إسحاق الإسفراييني، وأبي بكر الباقلاني، فقالوا بعدم قبوله وذلك لاحتمال تلقي الصحابة الرواية عن تابعي، لكن هذه الاحتمال في الواقع العملي نادر جدا[٢].

وقولهم بتضعيف مرسل الصحابي مخالف لاتفاق المحدثين على قبول مرسل الصحابي.

قال ابن حجر: "وقد اتفق المحدثون على أن مرسل الصحابي في حكم الموصول"[٣]، وقال أيضا: "وقد اتفق الأئمة قاطبة على قبول ذلك، إلا من شذ ممن تأخر عصره عنهم، فلا يعتد بمخالفته "[٤].

وغالب روايات الصحابة تكون عن الصحابة، وكونها عن غير الصحابة نادر جدا، وقد وُجدت روايات للصحابة عن التابعين لكنها نادرة جدا، وكانوا يبينون ذلك في الغالب، وتتبع ابن حجر رحمه الله هذا النزر اليسير فلم يجد فيها عن تابعي ضعيف شيئاً[٥].

قال الزركشي: "قال الحافظ أبو علي الغساني: ليس يعد مرسل الصحابي مرسلا، فقد كان يأخذ بعضهم عن بعض، ويروي بعضهم عن بعض، وقال: كان لعمر بن الخطاب جار من الأنصار يتناوب معه النزول إلى رسول الله صلى الله

---

(١) معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح (ص٥٦)، والخلاصة في معرفة الحديث للطيبي (ص٧٤).

(٢) انظر: المنهل الروي لابن جماعة (ص٤٥-٤٦).

(٣) هدي الساري لابن حجر (ص٣٥٠).

(٤) هدي الساري لابن حجر (ص٣٧٨).

(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٥٧٠/٢)، وانظر: شرح التبصرة للعراقي (٢١٣/١-٢١٤).

عليه وسلم، ينزل هو يوما، والآخر يوما، قال فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره[1]، وقال البراء: ما كل ما نحدثكم به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، سمعناه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن سمعناه وحدثنا أصحابنا وكنا لا نكذب"[2].

والأمثلة على ذلك كثيرة جدا:

فرواية أبي هريرة رضي الله عنه لأحاديث وقعت قبل إسلامه من قبيل مرسل الصحابي الذي له حكم الاتصال.

وكذلك رواية ابن عباس رضي الله عنه لأحداث وقعت في حين حداثة سنه.

وكذا مرويات أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها لأحاديث أول بدء نزول الوحي حيث لم تكن مولودة حينها.

وغيرها من الأحاديث التي هي من الأحاديث الصحاح المجمع على صحتها وقبولها.

المطلب الثاني: الاتصال الحكمي بسبب قرابة النسب بين الراوي وشيخه:

وسأذكر لذلك نموذجا واضحا، حكم عامة أهل العلم باتصاله، مع علمهم بانقطاعه.

ومن أمثلة ذلك: رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه.

وهي من الروايات التي تدخل في هذا الأصل، وهو المتصل حكما؛ وذلك لأن ظاهرها الانقطاع، وقد ذكروا هذا المثال في طرق معرفة عدم الملاقاة، وذلك بإخبار الراوي عن نفسه[3].

---

(١) القصة المشار إليها، أخرجها البخاري في الصحيح، كتاب العلم، باب التناوب في العلم (٢٩/١) برقم٨٩.

(٢) انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٥٠٣/١ - ٥٠٤).

(٣) انظر: اليواقيت والدرر للمناوي (٢٦/٢).

فإن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه شيئا على الصحيح من أقوال أهل العلم، قال العلائي: "روى عن أبيه الكثير وذلك في السنن الأربعة، وقال أبو حاتم والجماعة: لم يسمع من أبيه شيئا"(١).

وكان عُمرُ أبي عبيدة يوم مات أبوه سبعَ سنين، فيصعب في هذه السن أن يذكر منه شيئا، وذلك ما صرح به عن نفسه، فيما أخرجه ابن أبي شيبة: حدثنا غندر، حدثنا شعبة، عن عمرو بن مرة، قال: سألت أبا عبيدة: هل تذكر من عبد الله شيئا؟ قال: لا أذكر منه شيئا"(٢).

وقد جعل المحدثون رواية أبي عبيدة من قبيل المتصل حكماً، وذلك لكونه من أهل بيت ابن مسعود رضي الله عنه، فلأجل وجود هذه القرابة، وهذا الاختصاص، فقد حملوا روايته عن أبيه على الاتصال، وحكموا بصحتها، فهم يقبلون حديثه عن أبيه؛ وذلك لأن الابن أعرف بحديث أبيه من غيره، كذلك فإن أبا عبيدة قد أخذ أحاديث أبيه من عدد من الصحابة، وعدد من كبار أصحاب أبيه؛ والغالب على أصحاب ابن مسعود الصدق والأمانة، وليس فيهم أحد متهمًا على ابن مسعود، والحُفَّاظ قد تتبعوا روايته عن أبيه فوجدوها مستقيمة لا نكارة فيها، فعلموا بذلك أنّ الواسطة المُسْقَطة بينه وبين أبيه ثقة.

وهذه أقوال بعض أهل العلم في بيان ذلك:

قال يعقوب بن شيبة: "إنما استجاز أصحابنا أن يدخلوا حديث أبي عبيدة عن أبيه في المسند -يعني في الحديث المتصل- لمعرفة أبي عبيدة بحديث أبيه، وصحتها، وأنه لم يأت فيها بحديث منكر"(٣).

---

(١) جامع التحصيل للعلائي (ص٢٠٤).

(٢) المصنف لابن أبي شيبة (٦٢/١٣) برقم ٣٤٦٢٥، وسنده صحيح على شرط مسلم.

(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢٩٨/١).

وقال الطحاوي عن حديث أبي عبيدة عن أبيه: "إنما احتججنا به؛ لأن مثله على تقدمه في العلم، وموضعه من عبد الله، وخلطته لخاصته من بعده، لا يخفي عليه مثل هذا من أموره، فجعلنا قوله ذلك حجة"(١).

وقال الدارقطني: "أبو عبيدة أعلم بحديث أبيه من حنيف بن مالك ونظرائه"(٢)، ولذلك صرح الدارقطني بصحة أحاديثه عن أبيه(٣)، كما صرح أيضا باتصالها(٤).

وقال ابن رجب: "وأبو عبيدة، وإن لم يسمع من أبيه، إلا أن أحاديثه عنه صحيحة، تلقاها عن أهل بيته الثقات العارفين بحديث أبيه، قاله ابن المديني وغيره"(٥).

وقال ابن رجب: "قال ابن المديني في حديثٍ يرويه أبو عبيدة بن عبد الله ابن مسعود عن أبيه: هو منقطع، وهو حديث ثبت"(٦).

وقال ابن رجب: "وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه؛ لكن رواياته عنه صحيحة"(٧).

وقال ابن تيمية: "ويقال: إن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، لكن هو عالم بحال أبيه، متلقٍ آثارَه من أكابر أصحاب أبيه" إلى أن قال: "ولم يكن في أصحاب عبد

---

(١) شرح معاني الآثار للطحاوي (٩٥/١).
(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر (٧٥/٥).
(٣) انظر على سبيل المثال: سنن الدارقطني (١٤٥/١) برقم (٤٤ و٤٥ و٤٦).
(٤) انظر على سبيل المثال: العلل للدارقطني (٢٩٠/٥و٢٩١) برقم (٨٦١ و٨٩٢).
(٥) فتح الباري لابن رجب (٣٤٢/٧).
(٦) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢٩٨/١).
(٧) فتح الباري لابن رجب (١٧٤/٧).

الله من يتهم عليه حتى يخاف أن يكون هو الواسطة، فلهذا صار الناس يحتجون برواية ابنه عنه، وإن قيل: إنه لم يسمع من أبيه"[١].

وقال ابن حجر: "ورأيت لأبي عبد الرحمن النسائي نحو ذلك، فإنه روى حديثا من رواية أبي عبيدة عن أبيه، ثم قال: أبو عبيدة لم يسمع من أبيه إلا أن هذا الحديث جيد"[٢].

المطلب الثالث: الاتصال الحكمي بين الراوي المختص في المروي عنه:

وفي هذا المطلب سأذكر نموذجا لما ظاهره الانقطاع لكن حكم الأئمة باتصاله، وذلك للقرائن المقوية لحكم الاتصال، وهو اختصاص الراوي في شيخه، وشدة تتبعه لمروياته، وأحكامه، وأقضيته.

ومن أمثلة ذلك: رواية سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وقد اختلف العلماء في سماعه منه ما بين مثبتٍ ونافٍ؛ وذلك لأنه كان صغيرا، فقد ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر بن الخطاب، وقيل: لأربع سنين[٣]. سنين[٣].

ومعلوم أن خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه امتدت عشر سنين وبضعة أشهر[٤].

فيكون عُمر سعيد بن المسيب يوم مات الفاروق ثمانيَ سنين على أحسن تقدير، وهي سن يصعب معها أن يسمع ويحفظ من أمير المؤمنين هذا العدد الكثير من الروايات.

وهذه أقوال أهل العلم في سماعه من عمر:

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٤٠٤/٦).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٣٩٨/١).

(٣) تهذيب الكمال للمزي (٦٧/١١).

(٤) تهذيب الكمال للمزي (٣١٧/٢١).

قال عباس الدوري: "سمعت يحيى بن معين يقول: سعيد بن المسيب قد رأى عمر، وكان صغيرا. قلت ليحيى: هو يقول: وُلِدتُّ لسنتين مضتا من خلافة عمر! قال يحيى: ابن ثمان سنين يحفظ شيئا؟!"[1].

وقال عبد الرحمن ابن أبي حاتم: "سمعت أبي وقيل له يصح لسعيد سماع من عمر؟ قال: لا، إلا رؤية على المنبر ينعي النعمان بن مقرن"[2].

فالإمامان أبو حاتم وابن معين ينصان على أنه لم يسمع من عمر، ومقصودهما أنه لا يحكم بالاتصال الحقيقي لرواية سعيد عن عمر، وذلك بالنظر إلى سن سعيد بن المسيب وهو ابن ثمان، حيث لا يمكنه السماع لصغر سنه، ولكبر مقام المسموع منه وهو عمر الفاروق؛ حيث كان خليفة للمسلمين، وإن ثبت أنه سمع منه فيكون ذلك رواية أو اثنتين، وهذا لا يمكن معه القول بأنه سمع منه مطلقا، ولا أن تحمل مروياته عنه على الاتصال الحقيقي.

وهذا الحكم مقصور على النظر من جانب واحد، وهو صعوبة السماع والحفظ لصغير السن، لكن إن نظرنا من جانب آخر وهو انكباب سعيد بن المسيب على تتبع أقوال الفاروق ومروياته وأحكامه وأقضيته، حتى سماه الناس راوية عمر، فسنحكم على روايته عن الفاروق بالاتصال الحكمي، وهو ما صرح به أبو حاتم وأحمد وغيرهم من الأئمة.

قال ابن أبي حاتم: "وسمعت أبي يقول: سعيد بن المسيب عن عمر مرسل، يدخل في المسند على المجاز"[3].

فأبو حاتم حمل رواية سعيد بن المسيب عن عمر على الاتصال لأجل ما احتف بها من قرائن، ولجلالة ومكانة سعيد بن المسيب، ولحرصه على مرويات عمر.

---

(١) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (١٩١/٣).
(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (ص٧١).
(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (ص٧١).

ويدل لذلك قول ابن وهب: "سمعت مالكا وسئل عن سعيد بن المسيب، قيل: أدرك عمر؟ قال: لا، ولكنه ولد في زمان عمر، فلما كبر أكبَّ على المسألة عن شأنه وأمره حتى كأنه رآه. قال مالك: بلغني أن عبد الله بن عمر كان يرسل إلى ابن المسيب يسأله عن بعض شأن عمر وأمره"(١).

وقال يحيى بن سعيد الأنصاري: "إن ابن المسيب كان يسمى راوية عمر ابن الخطاب، لأنه كان أحفظ الناس لأحكامه وأقضيته"(٢).

وقد ذكر سعيد بن المسيب عن نفسه بأنه يذكر من شأن الفاروق شيئيا، حيث قال: "إني لأذكر يوم نعي عمر بن الخطاب النعمانَ بن مقرن على المنبر"(٣).

ومما يدل على أن سعيد سمع من عمر، ما قاله ابن حجر: "وقد وقع لي حديث بإسناد صحيح لا مطعن فيه، فيه تصريح سعيد بسماعه من عمر، قرأته على خديجة بنت سلطان، أنبأكم القاسم بن مظفر شفاها، عن عبد العزيز بن دلف، أن علي بن المبارك بن نغوبا، أخبرهم: أخبرنا أبو نعيم محمد بن أبي البركات الجمازي، أخبرنا أحمد بن المظفر بن يزداد، أخبرنا الحافظ أبو محمد عبد الله ابن محمد بن عثمان السقاء، حدثنا ابن خليفة، حدثنا مسدد في مسنده، عن ابن أبي عدي، حدثنا داود وهو ابن أبي هند، عن سعيد بن المسيب، قال: سمعت عمر بن الخطاب على هذا المنبر يقول: (عسى أن يكون بعدي أقوام يكذبون بالرجم، يقولون: لا نجده في كتاب الله، لولا أن أزيد في كتاب الله ما ليس فيه؛ لكتبت إنه حق، قد رجم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ورجم أبو بكر، ورجمتُ) هذا الإسناد على شرط مسلم"(٤).

---

(١) المعرفة والتاريخ للفسوي (٤٦٨/١).

(٢) تهذيب الكمال للمزي (٧٤/١١).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٧/٧) برقم ٣٣٩٠٩، وسنده صحيح.

(٤) تهذيب التهذيب لابن حجر (٨٧/٤ – ٨٨).

ولأجل ما مضى من قرائن متعددة؛ فقد صرح الإمام أحمد بأن رواية سعيد ابن المسيب عن عمر حجة.

قال أبو طالب: "قلت لأحمد بن حنبل: سعيد عن عمر حجة؟ قال: هو عندنا حجة، قد رأى عمر، وسمع منه، وإذا لم يقبل سعيد عن عمر فمن يقبل؟!"(١).

وقال ابن رجب الحنبلي: "ومراده -أي الإمام أحمد- أنه سمع منه شيئا يسيرًا، لم يُرد أنه سمع منه كل ما روى عنه، فإنه كثير الرواية عنه، ولم يسمع ذلك كله منه قطعًا"(٢).

وهذا هو مقصود الأئمة حين أثبتوا سماع سعيد من عمر، وتصريحهم بأنه حجة عن عمر في كل مروياته إنما هو لأجل القرائن التي احتفت بها، فحكموا لها بالاتصال الحكمي.

وقال ابن عبد البر: "كان علي بن المديني يصحح سماعه من عمر"(٣).

وأخرج البخاري في صحيحه حديث سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب(٤)، وهذا يدل على اتصاله عنده.

وذكر أبو العباس الداني حديثا لسعيد بن المسيب عن عمر، ثم قال بعده: "وقال أبو داود في التفرد: هو محمول على الاتصال"(٥).

وقال الحاكم: "فأما سماع سعيد من عمر فمختلف فيه، وأكثر أئمتنا على أنه قد سمع منه، وهذه ترجمة معروفة في المسانيد"(٦).

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦١/٤).

(٢) شرح علل الترمذي (٥٥٢/١).

(٣) التمهيد (٩٤/٢٣).

(٤) انظر على سبيل المثال صحيح الخاري: حديث رقم (٤٧٥)، وحديث رقم (٤٤٥٤).

(٥) الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ (٢٦٤/٢).

(٦) المستدرك (٢١٥/١).

وقال النووي: "رأى عمر وسمع منه"[1].

والخلاصة أن سماع سعيد بن المسيب من عمر بن الخطاب مختلف فيه، والأصح أنه سمع منه شيئا يسيرا؛ فإنه رآه وسمعه ينعى النعمان بن مقرن على المنبر، وسمع منه حديث إثبات الرجم، وكان أحفظ الناس لأحكام عمر وأقضيته، وكان يسمى راوية عمر، فيحكم لروايته بالاتصال الحقيقي فيما سمعه منه، ويحكم لسائر مروياته بالاتصال الحكمي، وهذا الذي جرى عليه عمل الأئمة، كما أنه لا يحفظ لسعيد عن عمر رواية منكرة، ولم يحفظ عن أحد من منهم أنه طعن في رواية سعيد عن عمر، بل قابلوها بالقبول، وكان كلامهم في سماعه عنه فحسب.

المطلب الرابع: الاتصال الحكمي في رواية المدلسين الذين ترد روايتهم بسبب التدليس:

معلوم أن المدلسين على خمس مراتب كما قسمهم ابن حجر في طبقات المدلسين[2]، وذكر في المرتبتين الأولى والثانية من احتمل الأئمة تدليسه لإمامته أو قلة تدليسه أو أنه لا يدلس إلا عن ثقة، وهذا إشارة منه إلى أن العلماء حملوا رواية هؤلاء المدلسين على الاتصال الحكمي.

كما ذكر في المرتبة الثالثة: من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ومنهم من رد حديثهم مطلقا، وفي هذا يقول ابن حبان: "فما لم يقل المدلس –وإن كان ثقة– حدثني أو سمعت، فلا يجوز الاحتجاج بخبره، وهذا أصل الشافعي –رحمه الله– ومن تبعه من شيوخنا"[3].

وهذا الصنف من المدلسين الذين جعلهم ابن حجر في المرتبة الثالثة، لا يقبل عامة العلماء عنعنتهم؛ وذلك لكثرة تدليسهم، إلا أنه وجد في تطبيقات العلماء من

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات (٢١٩/١).

(٢) تعريف أهل التقديس لابن حجر (ص١٣).

(٣) المجروحين لابن حبان (٨٦/٢).

حمل عنعنة هذا النوع من المدلسين على الاتصال في بعض شيوخهم؛ وذلك للاختصاص بهم، وكثرة سماعهم منهم، وملازمتهم لهم، والأخذ عنهم، مما يقوي جانب السماع المباشر على جانب السماع بواسطة، وبذلك يبعد احتمال تدليسهم حينئذ.

قال عبد الله بن الزبير الحميدي: "وإن كان رجلاً معروفا بصحبة رجل والسماع منه، مثل: ابن جريج عن عطاء، أو هشام بن عروة عن أبيه، وعمرو بن دينار عن عبيد بن عمير، ومن كان مثل هؤلاء في ثقتهم، ممن يكون الغالب عليه السماع ممن حدث عنه، فأدرك عليه أنه أدخل بينه وبين من حدث رجلا غير مسمى أو أسقطه، ترك ذلك الحديث الذي أدرك عليه فيه أنه لم يسمعه، ولم يضره ذلك في غيره، حتى يدرك عليه فيه مثل ما أدرك عليه في هذا، فيكون مثل المقطوع"(١).

ومعنى كلام الحميدي أن الاختصاص له شأن في حمل رواية المدلس على الاتصال في شيخه الذي أكثر ملازمته، فتقبل عنعنته عنه إلا إذا عرف أنه دلس رواية بعينها فترد لأجل ذلك، وتبقى سائر رواياته عن شيخه ذاك محمولة على الاتصال الحكمي(٢).

والأمثلة في ذلك كثيرة:

فرواية هشيم بن بشير عن حصين بن عبدالرحمن محمولة على الاتصال كما قال ابن رجب: "ذِكْر مَن عرف بالتدليس وكان له شيوخ لا يدلس عنهم فحديثه عنهم متصل، منهم: هشيم بن بشير: ذكر أحمد أنه لا يكاد يدلس عن حصين"(٣).

---

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص٣٧٤).

(٢) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٨٥٧/٢).

(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب (٨٥٧/٢).

ورواية سفيان الثوري عن شيوخه محمولة على الاتصال؛ لإمامته وقلة تدليسه، كما قال البخاري: "ولا أعرف لسفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت، ولا عن سلمة بن كهيل، ولا عن منصور، وذكر مشايخ كثيرة، لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليسا، ما أقل تدليسه!"(١).

ورواية سليمان بن مهران الأعمش عن أبي وائل شقيق بن سلمة، وإبراهيم النخعي، وأبي صالح السمان، محمولة على الاتصال، كما قال الذهبي عنه: "وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف، ولا يدرى به، فمتى قال (حدثنا) فلا كلام، ومتى قال (عن) تطرق إلى احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم، وأبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال"(٢).

وهذه الأمثلة وغيرها كثير، فيها دلالة على طريقة تعامل أهل العلم مع الروايات بحسب ما يحتف بها من قرائن معتبرة مؤثرة، فإن مَنْ لازم شيخا وأكثر عنه فليس له حاجة إلى التدليس عنه، وإنما يكون التدليس لمن فاته أكثرُ حديث شيخه، فاحتاج إلى الرواية عنه بواسطة، ثم يُسقط تلك الواسطة، ويدلس عن ذاك الشيخ؛ تكثرًا من الرواية عنه أو لأسباب أخرى معروفة.

---

(١) علل الترمذي الكبير (ص٣٨٨).

(٢) ميزان الاعتدال للذهبي (٢/٢٢٤).

الخاتمة

توصلت من خلال هذا البحث لعدد من النتائج، أذكر أبرزها وأهمها.

أولا: النتائج:

١. أن الاتصال على نوعين: اتصال حقيقي، واتصال حكمي، وكلاهما وصف للرواية بأنها مقبولة.

٢. الحكم للروايات المنقطعة ظاهرا بأنها متصلة حكما؛ معمول به عند الأئمة النقاد من قديم الزمن، وُجد ذلك عند أحمد وأبي حاتم والبخاري وغيرهم.

٣. أول من وقفت على استعماله لهذا المصطلح (المتصل حكما) هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي (المتوفى: ٧٣٣هـ).

٤. أن الحكم على الروايات بالاتصال تؤثر فيه قرائن عديدة: كالقرابة، والاختصاص، وكثرة الملازمة والرواية وغيرها، وانتبه لها العلماء، وطبقوها في موضع تأثيرها.

٥. أن مرسل الصحابي له حكم الاتصال بإجماع المحدثين، وأخطأ من خالف في ذلك.

التوصيات:

١. استقصاء الأمثلة والتطبيقات العملية للأئمة النقاد التي حكموا فيها على الروايات التي ظاهرها الانقطاع بالاتصال، مع بيان تلك المؤثرات والقرائن.

٢. دراسة مصطلح مرسل الصحابي.

٣. دراسة مرويات سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب.

المراجع

١) الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ، المؤلف: أبو العباس أحمد بن طاهر الداني الأندلسي (المتوفى:٥٣٢ هـ)، المحقق: رضا بو شامة، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض– المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.

٢) تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، المؤلف: يحيى بن معين البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ – ١٩٧٩.

٣) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.

٤) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (طبقات المدلسين)، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، الناشر: مكتبة المنار – عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ – ١٩٨٣.

٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي (المتوفى:٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية– المغرب، عام النشر:١٣٨٧هـ.

٦) تهذيب الأسماء واللغات، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٧) تهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

٨) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠-١٩٨٠.

٩) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل ابن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ - ١٩٨٦.

١٠) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

١١) الجرح والتعديل، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية- بحيدر آباد الدكن- الهند، دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١هـ- ١٩٥٢م.

١٢) الخلاصة في معرفة الحديث، المؤلف: الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي (المتوفى: ٧٤٣ هـ)، المحقق: أبو عاصم الشوامي الأثري، الناشر: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع- الرواد للإعلام والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ- ٢٠٠٩م.

١٣) سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

١٤) سنن الدارقطني، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

١٥) شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي)، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

١٦) شرح علل الترمذي، المؤلف: ابن رجب الحنبلي، المحقق: همام عبد الرحيم سعيد، دار النشر: مكتبة الرشد، البلد: الرياض، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٢١ هـ- ٢٠٠١م.

١٧) شرح معاني الآثار، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، حققه وقدم له: (محمد زهري النجار – محمد سيد جاد الحق)، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي – الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى – ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.

١٨) علل الترمذي الكبير، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري،

محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

١٩) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م، والمجلدات من الثاني عشر إلى الخامس عشر، علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، الناشر: دار ابن الجوزي – الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.

٢٠) فتح الباري شرح صحيح البخاري (هدي الساري)، المؤلف: أحمد بن علي ابن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة– بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

٢١) فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود وآخرون، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية، الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.

٢٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، المؤلف: محمد بن عبد الرحمن السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين، الناشر: مكتبة السنة– مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٢٣) الكفاية في علم الرواية، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد ابن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة.
٢٤) المجروحين من المحدثين، المؤلف: محمد بن حبان أبو حاتم البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولي، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.
٢٥) مجموع الفتاوى، المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
٢٦) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، المؤلف: الحسن بن عبد الرحمن ابن خلاد الرامهرمزي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: د. محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤.
٢٧) المراسيل، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧.
٢٨) المستدرك على الصحيحين، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠.
٢٩) مسند أحمد، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، إشراف: د عبد الله

بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

٣٠) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (صحيح مسلم)، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت.

٣١) المصنف في الأحاديث والآثار، المؤلف: عبد الله بن محمد، أبو بكر ابن أبي شيبة، (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: كمال الحوت، الناشر: مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

٣٢) معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر- بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٣٣) المعرفة والتاريخ، المؤلف: يعقوب بن سفيان الفسوي، (المتوفى: ٢٧٧هـ)، المحقق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م.

٣٤) المقنع في علوم الحديث، المؤلف: ابن الملقن عمر بن علي المصري (المتوفى:٨٠٤هـ)، المحقق: عبد الله الجديع، الناشر: دار فواز للنشر- السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.

٣٥) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، المؤلف: أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي (المتوفى: ٧٣٣هـ)، المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦.

٣٦) الموقظة في علم مصطلح الحديث، المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ.

٣٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ-١٩٦٣م.

٣٨) النكت على كتاب ابن الصلاح، المؤلف: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٣٩) النكت على مقدمة ابن الصلاح، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٤٠) اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، المؤلف: عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، المحقق: المرتضي الزين أحمد، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م.

* * *